

مؤتمر العمل الدوليRecommendation 75التصوية ٧٥

تصوية بشأن الاتفاques المتعلقة  
بالضمان الاجتماعي للبحارة

إن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية ،

وقد دعا مجلس إدارة مكتب العمل الدولي إلى الاجتماع في سياتل ، حيث عقد دورته الثامنة والعشرين في ٦ حزيران / يونيو ١٩٤٦ ،

وإذ قرر اعتماد بعض المقترفات المتعلقة بالاتفاques التي تتناول الضمان الاجتماعي للبحارة ، والمتضمنة في البند الثاني من جدول أعمال هذه الدورة ،

وإذ قرر أن تأخذ هذه المقترفات شكل تصوية ،

يعتمد في هذا اليوم الثامن والعشرين من حزيران / يونيو عام ست وأربعين وتسعمائة وألف التوصية التالية التي ستسما تصوية اتفاques الضمان الاجتماعي للبحارة ، ١٩٤٦ :

يوصي المؤتمر الدول أعضاء المنظمة بتطبيق المبادئ التالية وأن تبلغ مكتب العمل الدولي ، بناء على طلب مجلس الإدارة ، بالتدايير التي تتبع لإنفاذ هذه المبادئ .

١ - ينبغي للدول الأعضاء أن تعقد فيما بينها اتفاques لضمان إما بقاء البحارة المنتسبين لبلد ما والعاملين على سطح أو في خدمة سفينة تابعة لبلد آخر خاضعين لنظم التأمين الاجتماعي الإجبارية أو نظم

تعويض العاملين القائمة في بلدتهم ، أو خاضعين للنظم المقابلة  
القائمة في البلد الآخر.

٢ - يمكن لهذه الاتفاques أن تنتهي ، مثلا ، على أن تقوم الدول  
الأعضاء بدور الوكيل عن بعضها بعضا في استلام طلبات الاعانات ، والحصول  
على القرائن اللازمة ، وتقديم الاعانات في شكل مبالغ نقدية أو خدمات  
للبحارة أو معموليهم من يستحقون هذه الاعانات بموجب قوانين الضمان  
الاجتماعي الخاصة باحدى الدول الأعضاء ولكن يوجدون على أراضي دولة عضو  
آخر ، ويمكنها أيضا أن تنتهي على تحويل الاشتراكات أو على تطبيق أحكام  
اتفاقية الحفاظ على حقوق المهاجرين في المعاش ، ١٩٣٥ ، أو على  
تركيبة من هذه الطرائق.

٣ - إذا تعرض البحارة المقيمين على أراضي دولة عضو  
والمستخدمون أو العاملون في خدمة سفينة مسجلة في أراضي دولة عضو  
آخر لامبابات عمل ولم يكونوا محميين بنظام تعويض العمال أو بأي نظام  
بدليل آخر ، ينبغي للدولة العضو الثانية أن تتخذ إجراءات لضمان  
حمايتهم حماية كاملة ، إما عن طريق عقد اتفاques مع الدولة العضو  
الأولى ، أو بأي طريقة أخرى.

٤ - إذا عقد أصحاب السفن المنتسبين لدولة عضو ما اتفاques  
جماعية تنتهي على منح البحارة المقيمين على أراضي هذه الدولة اعانت  
إضافية على الاعانات التي تقررها قوانينها ولوائحها ، وكانوا  
يستخدمون بحارة مقيمين على أراضي دولة عضو آخر ، تمدد نفس الاعانات  
الإضافية إلى البحارة غير المقيمين.